

## اقتصاد

## أمام نواب الشعب

## غانم: لدينا احتياطي كبير من الفوسفات

## حمود: اقتراح لتكون سورية مركزاً إقليمياً لتوزيع القمح الروسي

هنا غانم

وافق مجلس الشعب في جلسته التي عقدت أمس على مشروع قانون يتضمن التصديق على العقد الموقع بين المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية وشركة ستروي ترانس غاز لوجستك الروسية بخصوص استثمار واستخراج خامات الفوسفات من مناجم الشرقية في تدمر.

وفي الأسباب الموجبة للمشروع أوضح وزير النفط على غانم أنه تم توقيع العقد رقم ٦٦ بين المؤسسة العامة للجيولوجيا، الشركة الروسية التي تملك إمكانية إنتاج واستثمار الفوسفات مقابل إعطاء حصة المؤسسة من الإنتاج، من أجل استخراج خامات الفوسفات من مناجم الشرقية في تدمر، وتم الاتفاق على أن يتم تقاسم الإنتاج بين الطرفين بحيث تكون حصة المؤسسة العامة للجيولوجيا نسبة ٣٠٪ من كمية الإنتاج مع دفع قيمة حق الدولة عن كميات الفوسفات المنتجة مع تسديد قيمة أجور الأرض والتراخيص وأجور ونفقات إشراف المؤسسة والضرائب والرسوم الأخرى والبالغة حدود ٢٪ ولمدة ٥٠ سنة بإنتاج سنوي قدره ٢,٢ مليون طن من بلوك يبلغ احتياطي الجيولوجي ١٠٥ ملايين طن. وحيث إن فائز نصوص وأحكام هذا العقد يحتاج إلى تصديقه بنصوص تشريعية (قانون- مرسوم تشريعي) بموجب أحكام المادة ٦٧/٥ من الدستور السوري التي نصت على وجوب تصديق عقود استثمار الثروات الباطنية بصك تشريعي.

وأوضح الوزير أن ذلك يأتي نظراً لتوفر احتياطي كبير جداً من خامات الفوسفات السورية في منطقة مناجم فوسفات الشرقية يبلغ ١,٨ مليار طن مقارنة مع الطاقة الإنتاجية للشركة العامة للفوسفات والمناجم التي بلغت ٣,٥ ملايين طن سنوياً قبل اندلاع الحرب على سورية، وإمكانية تحقيق عوائد اقتصادية بالقطع الأجنبي جراء إنتاج وتصدير الفوسفات.

من جهته أكد وزير النقل على حمود أن قطاعات وزارة النقل مختلفة كان لها إنجازات عديدة، منها في المجال السككي حيث تم إنجاز أعمال مهمة كتشغيل القطار بين اللاذقية وطرطوس وحمص وتشغيل القطار ضمن مدينة حلب وأخذ دور النقل الداخلي في بداية تحرير حلب ولا يزال مستمراً بالعمل، موضحاً أن هناك مشاريع عديدة تشمل القطاعات كافة.

وأشار الوزير إلى أن هناك مشاريع إستراتيجية في مجال السكك الحديدية كوصلة قطبية حسبها بقيمة ١٦ مليار ليرة، حيث بدأ العمل بها وبإشراف الوزارة بتطوير الخط الحديدي من مرفأ طرطوس حتى مناجم الفوسفات بطول ٢٨٩ كم، منوهاً بإصلاح جميع أليات الشركة العامة للسكك الحديدية.

وأضاف: «لدينا مشاريع قيد الإنجاز منها خط حديدي من محطة القدم إلى مدينة العرض سوف ينجز قريباً، ومستقبلاً هناك مشروع سككي من دمشق حتى مطار دمشق، ونضج لأن يكون هناك منفذ جمركي أيضاً، كما أن هناك إعادة هيكلة للنقل السككي».

وفي القطاع الجوي قال حمود: «تعمل الوزارة

على إصلاح الطائرات المتوقفة وقمنا بإعادة صيانة ٣ طائرات بديلة وتعميرها وإدخالها بالعمل وهناك طائرات توقفت ودخل غيرها، وشعبي مع الجانب الإيراني لشراء طائرة إيرباص مثل الطائرة التي تم شراؤها للوزارة والخطوط السورية، وقدمت إيرادات كبيرة للوزارة واسترربت إيرادات بقيمة الطائرة وأخرى ويتم العمل على الحفاظ على جاهزية المطار وتطويره لاسيما مطار دمشق».

وفي المجال البحري قال: «كان هناك عمل مهم حيث تم تشغيل السفن السورية تحت راية العلم السوري بعد أن كان هذا شبه مستحيل إضافة إلى تعمير السفن السورية، ووضع خريطة استثمارية للساحل السوري تحدد ما الأعمال الممكن القيام بها».

أما في مجال المواصلات الطرقية فقال الوزير: «هناك اهتمام كبير في سورية بالطرق والمحافظة على شبكة الطرق، مؤكداً أن طرقاً سورية أفضل تماماً من طرق في جنيف، وتمت صيانة السكك الحديدية في المناطق المحررة وكان هناك إصلاح خط الفوسفات وكان مقرراً إنشاء هذا الخط مع دولة صديقة

بقيمة ٦ مليارات ليرة، العاملون في المؤسسة قاموا بإنجازه خلال ٤٠ يوماً وبكلفة وصلت إلى ٥٠٠ مليون ليرة فقط وهي مواد مستودعة ضمن إمكانيات الوزارة».

وأشار إلى وجود دراسة لتأسيس مدينة صناعات بحرية في اللاذقية تشكل مدينة متكاملة وتكون هي الأولى على مستوى الشرق الأوسط بالتعاون مع أحد الدول الصديقة، وهناك رؤية لزيادة الأسطول البحري وزيادة عدد السفن.

وأشار إلى أن هناك فكرة مشروع مع روسيا التي تمتلك أكثر ٨٠ مليون طن من القمح جاهزة للتصدير ولكنها تحتاج إلى سوق تصريف فقد تم الاقتراح بأن تكون سورية المركز لتوزيع القمح الروسي في منطقة الشرق الأوسط وهذا الإجراء سوف يعود بالمنفعة علينا من عدة جهات كان هناك تجاوب من الجانب الروسي وتمت دراسة الموضوع، والشروع ضخم ويحتاج إلى توسيع المرفأ الذي سيستقبل الحمولات العالية وإنشاء صوامع وسكك حديدية وغيرها من المزايا والقائدة الطريقية والسككية والمرفئية من إنجاز هذا المشروع

الوعد.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة تسعى بخصوص قطاع المواصلات الطرقية إلى التوسع في إنشاء شبكات الطرق والإعلان عن إنشاء طرق مأجورة سريعة ومحمية وأمنة واستكمال خلال التعاقد وفق طريقة BOT واستكمال إنشاء العقد الطرقية على الأوتستراد لإلغاء التقاطعات السطحية وخاصة في المواقع الخطرة.

وعلى صعيد قطاع النقل البري تسعى الوزارة خلال عام ٢٠١٨ إلى استصدار تشريع خاص بنقل البضائع على الطرق وأتمتة وربط مديريات النقل في المحافظات كافة، كما تسعى إلى استكمال الربط الإلكتروني لمديريات النقل مع الجهات العامة المختصة تبسيماً للإجراءات خلال منتصف العام الجاري.

هذا وطالب نواب مجلس الشعب بتحسين الطرق العامة والفرعية في جميع المحافظات والعمل على استثمار المرفأ الجاف في الساحل والحسكة والعمل على بناء جسور فوق العقد الطرقية، وإعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية

## إقرار تعديل مقدار تعويض المكتبة الممنوح للقضاة إلى ٥٠٠٠ ليرة شهرياً

في دمشق باعتبارها تحل مشكلة المواصلات، وطلبوا بتعديل أوزان السيارات وحمولة البضائع وتعديداً للشاحنات والربط السككي مع الصين.

كما طالبوا بإحداث مطار مدني في حمص وإيجاد وسائل نقل عامة واستخدام التقنيات الحديثة في النقل لجهة استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة، والارتقاء بالاستثمار في مجال النقل واستثمار مكاتة سورية الجغرافية والعمل على نقل مرفأ اللاذقية من مكان إلى آخر بذلك تسكب المدينة واجهة بحرية يمكن استثمارها سياحياً.

وطالب النواب بالربط السككي بين مختلف المحافظات لتسهيل نقل الركاب والبضائع وإعادة النظر بالرسوم المفروضة على تسجيل المركبات لأول مرة والرسوم السنوية المترتبة على إعادة ترسيم السيارات وخاصة الشاحنات.

وتأكيد تسهيل إجراءات السفر في مطار الباسل، كما وافق المجلس كذلك على مشروع القانون المتضمن تعديل مقدار تعويض المكتبة الممنوح للقضاة الممنوح عليه في المادة ١ من القانون رقم ٣ لعام ١٩٩٥ ليصبح ٥٠٠٠ ليرة شهرياً وأصبح قانوناً.

## ٨٠ بالمئة من تجار سوق الهال من دون سجلات تجارية

# وزير التموين لـ«الوطن»: توجيه الاتهامات من تجار في سوق الهال للوزارة ذو دوافع انتخابية

صالح حميدوي

قال وزير التجارة وحماية المستهلك عبدالله الغربي في تصريح لـ«الوطن» إن «دوافع وأسباب توجيه الاتهامات لوزارة التجارة الداخلية من بعض تجار سوق الهال يخدم مصالح شخصية، وأن القوم عليها وعلى بعض إجراءاتها وخاصة لجهة بعض المناقصات يحمل مآرب وغايات ذات طابع انتخابي، وتنافس على مقاعد عضوية لجنة تسخير سوق الهال التي سوف تجري يوم الجمعة القادم في حال اكتمل النصاب وتؤجل ليوم السبت في حال لم يكتمل النصاب».

من جهته رئيس لجنة تسخير سوق الهال الحالي موفق الطيار قال في تصريح لـ«الوطن»: إن «اشتراط امتلاك السجل التجاري سوف يحرّم أكثر من ٨٠ بالمئة من التجار من ممارسة حق الترشح أو الانتخاب في لجنة تسخير سوق الهال».

كاشفاً عن ٥٠٠ تاجر في سوق الهال ليس لديهم سجل تجاري من إجمالي ٦٠٠ محل يضمهم هذا السوق، الأمر الذي يضع

## رئيس لجنة السوق؛ الانتساب لغرف التجارة هدفه تسهيلات السفر

بعض إشارات الاستفهام على إمكانية اكتمال النصاب في ظل عدم قدرة نحو ٥٠٠ تاجر من الدخول في العملية الانتخابية والمنافسة على مقاعد اللجنة.

مبيناً أن «من قام مؤخراً بالانتساب إلى إحدى غرف التجارة

وحصل على سجل تجاري كان هدفه تسهيل الحركة بين المحافظات والسفر إلى لبنان خلال عام ٢٠١٢ عندما كانت الحركة والنقلات صعبة حيث اقتصر الأمر على نحو ١٠٠ عضو فقط وما تبقى لم ينتسبوا إلى غرف التجارة لأنهم

استمروا بالعمل في سوق الهال».

وأوضح الطيار أن اللجنة عندما كانت تتبع لاتحاد الحرفيين كان حق الترشح والانتخاب متاحاً لكل عضو في اتحاد الحرفيين بغض النظر عن أي شروط أخرى أو سجل تجاري وغيره حيث كان مجرد عضوية التاجر في اتحاد الحرفيين كفيلاً بالسماح له بممارسة هذا الحق ممن يعمل في سوق الهال، ولم يكن شرط حيازة السجل التجاري مطلوباً للانتساب إلى اتحاد الحرفيين، حيث تغير الأمر حالياً حين تم نقل سوق الهال من إشراف اتحاد الحرفيين إلى إشراف اتحاد غرف التجارة منذ عام ٢٠١١ بقرار من وزارة اقتصاد والتجارة الخارجية القاضي بإحداث لجنة مركزية لتسخير شؤون أسواق الهال في المحافظات مفرها محافظة دمشق وتكون مرتبطة باتحاد غرف التجارة ويمكن لها أن تؤسس فروعاً في المحافظات وفق أحكام القوانين النافذة والنظام

وتم وضع النظام الداخلي لها وتحديد سنوات العضوية في اللجنة حيث كانت العضوية سابقاً مفتوحة بلا سقف زمني. من جانب تحدث نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في محافظة دمشق (والعضو المتم في لجنة سوق الهال) معتز السواح في تصريح لـ«الوطن»، عن ضرورة الإبقاء على الأعضاء المتممين وعدم أعضاء المتممين في ضبط أعمال سوق الهال وشاغلته على الشكل الأمثل وحل النزاعات والمشكلات عبر التواصل مع الدوائر المعنية في المحافظة.

وأشار إلى ضرورة أن يتضمن جسم اللجنة المنتخبة من ثلاثة أعضاء لحل النزاعات والمشكلات الداخلية العامة في السوق و٦ أعضاء للشؤون المالية، ثلاثة منهم للبدئية وثلاثة للاستئناف ومهمتهم تتركز على التقييم والتصنيف للتجار والمحال وحجم الأعمال وقضايا أخرى يضاف اليهم عضوان من محافظة دمشق لتحقيق التواصل والترابط بين السوق والمحافظة فيما يتعلق بتنظيم أحوال وأوضاع السوق.

## يبحث إنهاء حالة التريث في استقبال بعض أنواع الدوائج بعد إطلاق القروض السكنية

# «العقاري» يستعد لرفع سقف السحوبات اليومية حتى ١٠٠ ألف عبر الصرافات

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف العقاري لـ«الوطن» أن المصرف يعمل على تعديل سقف السحب اليومي من الصرافات الآلية لنحو ضعف السقف الحالي بحيث يصبح سقف بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف ليرة، مبيّناً أن ذلك سوف يكون لقاء عمولة قد تكون ٥٠٠ ليرة سنوياً.

وعن سبب هذه العمولة بين المدير أن قيمة العمولة بسيطة وهي سنوية، وبالمرتبة مع العمولات التي تطلب لدى مؤسسات في القطاع الخاص فهي متدنية حيث تصل في القطاع الخاص لنحو ١٠ أضعاف.

هذا وكشف المدير أيضاً أن المصرف يبحث التوقف عن حالة التريث في استقبال بعض أنواع الدوائج، بعد العودة لمنح القروض السكنية، بسبب عدم القدرة سابقاً على توظيف هذه الدوائج وتعرض المصرف للخسارة بسبب ذلك، معتبراً أن عودة القروض السكنية تعني الانتقال بالمصرف



لمصلحة المصرف، بحسب القانون الخاص بجدولة القروض.

وعن رأسمال المصرف أوضح المدير أن رأس المال الحالي للمصرف نحو ١٠ مليارات ليرة مدفوع بالكامل، على حين تعمل إدارة المصرف على زيادة هذا الرقم ليصبح رأسمال المصرف نحو ١٥ مليار ليرة، ليتناسب مع حالة التوسع بالمنتجات والخدمات التي يطلّقها المصرف، علماً بأن المصرف يعمل على التوسع بالخدمات الإلكترونية عبر إنشاء محافظ إلكترونية وهو ما يحقق عائداً أفضل وأوسع، مبيّناً أن العائدات التي يتم تحصيلها لمثل هذه الخدمات يعادل منح العائدات التي يمكن تحصيلها من جميع القروض والتسهيلات المباشرة، حيث يتجه المصرف لتشمل خدماته أوسع شريحة من الخدمات الإلكترونية والتسديد عبر الدفع الإلكتروني وهو ما ينسجم مع السياسة النقدية للمصرف المركزي والتي تسعى ليدوران السيولة ضمن القنوات المصرفية.

لدى المصرف نحو ١٩١ مليار ليرة رصيدة على شكل أموال جاهزة لدى البنك المركزي والمصارف المحلية.

وعن القروض المتعثرة لدى المصرف بين أنها تجاوزت ١٠٠ مليار ليرة، وأن قيم التحصيلات من هذه الديون تجاوزت ٤٠ مليار ليرة، وأن هناك تفاعلاً من العديد من المتعثرين مع الإجراءات الحكومية لتسوية

من حالة الخسارة إلى الاستثمار وزيادة التوظيفات، وخاصة أن لدى المصرف نحو ١٠٠ مليار ليرة كتلة مالية من الدوائج الفائضة وهي جاهزة للتوظيف في القروض السكنية، استناداً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٢/ لعام ٢٠١٧ حيث سيتم منح القروض السكنية بموجب وديعة وبحسب السقف المحددة للمنح، علماً بأن

تسهيلات لكل مخبز خاص يتقدم

بطلب إعادة تشغيله

## دراسة لترميم وتأهيل وتشغيل المخازن في الغوطة الشرقية

علي محمود سليمان

كشف مدير الشركة العامة للمخازن بشر السقا لـ«الوطن» عن قيام الوزارة بإعداد الدراسات اللازمة واتخاذ جميع الإجراءات لإعادة ترميم وتأهيل وتشغيل المخازن في الغوطة الشرقية وفق الأولويات والاحتياجات المطلوبة والإمكانات المتاحة ما يضمن توفير مادة الخبز لجميع الأهالي بيسر وسهولة وموافقات نوعية جيدة، كما تم يوم أمس وضع مخبز متنقل في مدينة حرستا بطاقة إنتاجية تبلغ ٥ أطنان يومياً من الخبز لتلبية حاجة السكان من مادة الخبز، ريثما تنتهي عمليات الصيانة وإعادة التأهيل لمخبز حرستا.

وفي سياق متصل بالتموين، بين مدير مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حلب أحمد مطر لـ«الوطن» أن عدد المخازن الخاصة العاملة في قرنتي نبل والزهره هو ثمانية مخازن خاصة تمت مضاعفة مخصصاتهم من مادة الدقيق التمويني والتي كانت سابقاً ٨ أطنان من الدقيق التمويني لتغطية حاجة السكان والأهالي الفارين من العدوان التركي على مدينة غفرين.

وأوضح مطر أن المخبز الحكومي في قرية نبل يعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٤ طن خبز يومياً، كما يتم إرسال ١٥ ألف رطله خبز يومياً من محافظة حلب إلى منطقة تل رفعت وقرنتي نبل والزهره، مضيفاً: إن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أعادت تشغيل مخبز دير جمال بريف حلب الشمالي الذي كان متوقفاً عن الإنتاج وبطاقة إنتاجية تبلغ نحو ١٢ طناً يومياً، وذلك بهدف تأمين احتياجات السكان من مادة الخبز في المناطق المحررة من العصابات الإرهابية في ريف حلب الشمالي.

وأشار مطر إلى أن الوزارة وبالتعاون مع منظمة الغذاء العالمي قامت بالكشف على مخبز تل رفعت وبدأت عمليات إعادة تأهيله وهو كان بإنتاج ١٤ طناً من الخبز يومياً وقد تم تحريره من العصابات الإرهابية المسلحة بفضل جهود الجيش العربي السوري، وسوف يتم إطلاقه من جديد خلال فترة قريبة ريثما تنتهي أعمال الصيانة وإعادة تأهيله، منوهاً بأن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تقوم بمنح الرخص وتقديم التسهيلات لكل مخبز خاص يتقدم بطلب لإعادة تشغيله ويتم دعمه بالدقيق التمويني بعد الكشف على المخبز والتأكد بأنه أصبح جاهزاً للعمل.

ونوه مدير التجارة الداخلية في حلب بأن المديرية تعمل على تأمين جميع الاحتياجات والمواد الأساسية لقرنتي نبل والزهره وللأهالي الفارين من مدينة غفرين نتيجة الاعتداء التركي، كما تقوم المؤسسة السورية للتجارة عن طريق صالاتها في نبل والزهره بتقديم جميع المواد الغذائية وغيرها، مع الإشارة إلى أن إنتاج الخضر والفواكه متوافر في المنطقة، كما يتم العمل على توفير مادتَي الغاز والمأزوت، مع زيادة المخصصات من السلع والمواد لتغطي زيادة العدد من السكان حيث وصل عدد النازحين من مدينة غفرين قرابة الـ ٢٠٠ ألف مواطن.